

في جحيم «صندوق النقد»

بسبب الفارق الكبير في سعر صرف الدولار الأميركي داخل السوقين الرسمية والسوداء! ووفق معلومات خاصة، فإن القاهرة وافقت على قرار تعويم الجنيه وتخفيض قيمته (بـ40%) بشرط أن يحدث ذلك تدريجياً خلال عام على الأقل، مقابل تطبيق سريع لقانون القيمة المضافة وزيادة الضرائب على السجائر وعدد آخر من السلع (أولها سولار المصانع) خلال أسابيع، فضلاً عن حملة

مخصصة وتخفيض للدين العام من 98% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 88% في العام المالي 2018/2019. إذاً، لا تفاصيل كاملة عن الاتفاق الذي ستقر بعض بنوده لاحقاً وسيكون التطبيق مشروطاً بتنفيذها، حرفاً حرفاً، وهو بقدرة قادر سيمرّ «مرور اللثام» على مجلس النواب، مع أنه قد يكون مختلفاً عن برنامج الإصلاح المالي 2030، الذي منح البرلمان ثقته للحكومة بناءً عليه.

عموماً، عبد الفتاح السيسي ومعه جوقه كبيرة من رئيس الحكومة ورئيس البرلمان ومحافظ البنك المركزي، كلهم سيجدون في أي انتعاشة اقتصادية سريعة وعابرة فرصة للقول إنهم أنقذوا الجنيه، متناسين أن أصول هذه الأزمة نابعة من سياساتهم ومشاريعهم القومية، وغير مبالين بأحد يسألهم عن مصير 20 مليار دولار منحتها لهم الخليج مقابل بيع الموقف... والأرض.

تفريضة السويس مشروع «الجنرال» المدمر اقتصادياً

القاهرة - الاخبار

تحذيرات الخبراء من التسرع في تنفيذ تفريضة قناة السويس لم يأخذها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على محمل الجد، بل اندفع «الجنرال» آنذاك لحرق ما لدى مصر من عملة صعبة كي يدفع للشركات العالمية، واليوم صار يتكئ في حديثه عن عائدات التفريضة على الجنيه المصري للتعبير عن ثبات إيرادات القناة، من دون أن يقر بأن خطوته أحممت البلاد في أزمة حادة، اضطرتها إلى الاقتراض.

وبينما يمكن تحميل الحكومة مسؤولية عشرات المشكلات، يتحمل السيسي مباشرة المسؤولية عن طريقة ونتائج التفريضة التي طلب تسريع إنجازها خلال عام واحد، فيما جمع خلال تسعة أيام نحو 64 مليار جنيه في استكتاب كبير، وعد فيه المصريين بفائدة 12% سنوياً تصرف على دفعات كل ثلاثة أشهر.

والمشكلة ليست في قدر الفائدة فحسب، بل في انخفاض القيمة الشرائية للجنيه، لأنه خلال الاكتتاب كان سعر الجنيه في السوق الموازية مقابل الدولار الأميركي أقل من ثمانية جنيهات، فيما يتجاوز الآن حاجز 12,5، ما يعني أن من أودع أمواله خسر من قيمتها السوقية في أقل من عامين نحو 45% مقارنة بفائدة 24% الأمر نفسه يمكن تطبيقه على السعر الرسمي، وخاصة أن البنك المركزي خفض قيمة الجنيه بنحو 12% قبل أشهر، ويستعد لتخفيض جديد قريباً.

ولم يكن خافياً أن نظام السيسي تمكن من تحويل التفريضة إلى المشروع القومي الأول خلال افتتاحها، وذلك

لتجاوز عقبة مهمة مرتبطة بالشعبية التي باتت الآن مهترزة بعدما طرحت البنوك شهادات استثمار بأجل أقل من المطروح لقناة السويس وبفائدة أعلى، وذلك في محاولة لجذب المدخرات المصرية بالجنيه. وكلما سئل خبير اقتصادي، لا يمكن إيجاد سبب واحد للتسريع في إنجاز التفريضة سوى رغبة «الجنرال» في تنفيذ مشروع يحمل اسمه بسرعة.

خسر المساهمون حرة بإعلان الأرباح بالجنيه وثانية بانخفاض سعر الصرف

وصحيح أن التفريضة استنزفت نصف الأموال فقط، لكن النصف الآخر من المقرر صرفه على مشروعات الأبنية العملاقة هناك. رغم ذلك، النتيجة واحدة: ضح مبالغ كبيرة من العملة الصعبة للشركات الأجنبية في وقت قصير أزهق الاقتصاد، وخاصة مع تراجع عائدات القناة نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية المتوقع.

أما «هيئة قناة السويس»، فاضطرت للمرة الأولى منذ سنوات إلى الإعلان عن الأرباح بالجنيه بدلاً من الدولار في محاولة للحفاظ على صورتها كجهة تحقق المزيد من الأرباح المنخفضة في الحقيقة عن نظيرتها في العام السابق. والمفارقة أن قناة السويس التي

خفضت رسومها بنسبة 30% للحاويات الآتية من ميناء نيويورك وجنوب أميركا بنسبة 30%، هي نفسها التي أعلنت رسمياً طلبها قرضاً بقيمة 600 مليون يورو لتسديد التزامات مستحقة عليها، علماً بأنها من المفترض أن تكون المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الوقت الحالي بعد توقف عائدات السياحة، بل اضطرت إلى الاقتراض من عدة بنوك ما قدره 1,4 مليار دولار لتسديد بعض التزامات الشركات الأجنبية المنفذة للمشروع.

وإذ، وبعد عام، لا تبدو التفريضة سوى مشروع «مجنون» يعجز عن تغطية تكلفة إنشائه، ومكسبه الوحيد هو استعادة الثقة في قدرة الدولة على إنجاز المشروع الذي ترغب فيه بالوقت الذي تحدده مهما كانت الصعوبات، لكن ما تسبب فيه هو العبء الاقتصادي الذي أدخل، وسيدخل، البلاد في دوامة قرض صندوق النقد الدولي.

وبما أن هذا القرض يعتمد بالتسديد على عائدات غير ثابتة، فإن البلاد غير محمية من شبح الإفلاس بعد سنوات قليلة، وخاصة أن نظام الجنرال لم يتخذ خطوات جادة في جذب الاستثمارات الأجنبية، بل لم يتم الانتهاء من التعديلات القانونية التي يفترض أن تقضي على الروتين الحكومي الطارد لتلك الاستثمارات.

الجانب الإيجابي الوحيد في التفريضة أنها أكسبت السفن اختصار 12 ساعة انتظار قد يكون عامل جذب لاحقاً، لكنها أفقدت مصر نحو أربعة مليارات دولار من الاحتياطي النقدي. ففي تلك الأيام، استقدمت الشركات الأجنبية المنفذة الحفارات العملاقة الخاصة بها، كما يدفع لها عن توسيعات الأنفاق بالدولار، في بلد لم يعد قادراً على توفير العملة الصعبة للمسافرين، وهو ما يطرح عدداً من التساؤلات عن جدوى سرعة تنفيذ الأنفاق خلال ثلاث سنوات، في وقت يمكن فيه تنفيذها على مدى زمني أبعد نسبياً ومن دون تحمل أعباء دولارية جديدة.

والآن تمر قناة السويس بأزمة ربما لم تشهد منذ عقود، وخاصة مع انخفاض أسعار النفط الذي جعل بعض السفن لا تبالي بطول الطريق، فغيرت مسارها لتسلك طريق رأس الرجاء الصالح توفيراً لرسوم العبور. ويلمح اقتصاديون إلى أن القناة في موقف صعب قد يدفع إدارتها إلى تخفيض رسوم العبور مجدداً وقريباً، وهو ما سيؤثر سلباً في الإيرادات المنخفضة بالأساس. أما الأمل الوحيد المتبقي للسيسي في هذا المشروع، فهو «محور تنمية القناة» القائم على جذب استثمارات لتنفيذ مصانع ومشروعات على جانبي القناة.

الحكم القائم، ولا تسعى إلى أن تكون صاحبة الفعل في علاقتها مع الدولة، مع أن «ثورة يناير» غيرت نسبياً هذه السمة، فتكونت لديها شرائح واعية شاركت في «يناير» و«انتفاضة 30 يونيو»، بل صارت أكثر معارضة لسياسات الدولة في مجال الاقتصاد ومحاربة الفساد وضبط الأسعار. ومعنى ذلك أننا ربما نكون إزاء متغير اجتماعي جديد: حالة تفكيك وتركيب طبقي، قد تُنتج طبقة عريضة جديدة من الفقراء والملايين الخارجة من لعنة الطبقة الوسطى.

بعيداً عن العوامل الاقتصادية، المنتجة للاحتجاج، هناك عوامل سياسية خطيرة، مثل التنازل عن السيادة على جزيرتي نيران وصنافير، والتراجع في سجل حقوق الإنسان، واستبعاد الشباب من الحياة السياسية، وإضعاف الحياة الحزبية، كل هذه مسائل تُؤرق المصريين، وتجعل شعار (عيش - حرية - عدالة اجتماعية) شعاراً مشروعاً من جديد، ولكنه بحاجة إلى تنظيم جماهيري قادر على الحشد وصياغة برنامج.

سلطة السيسي الآن تواجه أزمة اجتماعية وسياسية شبيهة بالتي أسقطت مبارك، وهي ساهمت في صنعها، كما تعرف «ونص» أن شعبية الرئيس في أدنى مستوياتها، ليس بسبب السياسات الاقتصادية الماضية التي أوجعت الغالبية فقط، بل بصدد التبعات الأخطر بعد إقرار حكومة شريف إسماعيل، قرض صندوق النقد الدولي، يوم أمس.

وبما أن البرلمان «بصيم»، فالأرجح أنه لا مفر من ثورة جماهيرية عفوية (تضمّ تلويعات طبقية)، حتى لو توقفت عند حد تغيير رأس النظام، الذي لم يعد قادراً بألته الدعائية الضخمة على الترويج لمشروعاته الاقتصادية النظرية بين الناس، لذا يلجأ إلى صناعة التشويش بشماعات المؤامرات الخارجية وقوى الشر. ويات لدى مراقبين أن النفخ في «حدوثه ترشح عصام حجي» للرئاسة، وغيره من المرشحين الوهميين في الداخل، ليس الهدف منها الهجوم على هؤلاء فقط، بل دعم السياسي الذي يواجه «مؤامرات»، وإظهاره في موضع الرئيس الزاهد في الحكم، وعبر ذلك يجب الضغط عليه شعبياً للترشح لولاية رئاسية ثانية حفاظاً على استقرار الوطن!

هذه التدبيرات، قد تضر أكثر مما تنفع، بل تسرع عملية التغيير، وخصوصاً أن الفقراء، وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى، لم تعد تثق في وعود السلطة المنحازة إلى رجال الأعمال، كما تحسب حسبة السيناريو الأسوأ، غير ناسية مقولة السيسي في شباط الماضي، حينما التقى رؤساء تحرير الصحف المصرية: «دعم الفقراء أخطر على اقتصاد مصر، من الفساد»!



لا تفسير لطريقة إنجاز التفريضة سوى رغبة «الجنرال» في تنفيذ مشروع يحمل اسمه بسرعة (أي به أياه)



الطبقة الوسطى نحو 60%، وفق أرقام رسمية.

وغالبية الفقراء كانوا قد ربطوا بين السيسي، وعبد الناصر، الذي يعتبرونه «نصير الفقراء والفلاحين»، لكنهم اكتشفوا أنه امتداد لسماة آخر أيام نظام حسني مبارك؛ في العامين الأخيرين، زادت الفوارق بين الطبقات كثيراً، ونزلت قطاعات غير هيئة من الطبقة الوسطى إلى الأقل، وزادت نسبة الفقراء والمتعطلين، كما ارتفع مستوى التضخم الشهري في حزيران الماضي عن مثيله في العام السابق بنسبة 0.8%، والسنواتي 14.8% بسبب كابوس الدولار.

بالعودة إلى السؤال الأول، لا يمكن نسيان أن الطبقة الوسطى تتصف بأنها إصلاحية، وتميل إلى مهادنة